

المصدر من أوجه الأداء بين المدرسة المشرقية والمدرسة المغربية

The Prioritized Mode (Al-Musaddar) among the Varieties of Recitation between the Eastern and Western Schools.

د. إسماعيل بن عمار

جامعة وهران 1

i.benammar@univ-alger.dz

تاريخ القبول: 2026/01/04

تاريخ الاستلام: 2025/11/13

ملخص:

يتناول هذا المقال قضية دقيقة في علم القراءات، قلّ فيها تأليف، وهي المصدر أو المقدم في الأداء دراسة تحليلية مقارنة، بين المدرسة المشرقية والمدرسة المغربية، حاول من خلالها الباحث أن يجمع مادة علمية تبرز مواضع الخلاف، مع ربط كل خلاف بأصله والمرجح المعول عليه. ونتج عن ذلك مادة علمية بين من خلالها الطالب المصدر المختلف فيه مع إهمال الوفاق، وبيان معوّل الترجيح، وهي مادة علمية تقدّم للباحث وطالب علم القراءات في مرحلته الوسطى أو المنتهية. كلمات مفتاحية: المقدمة في الأداء، المصدر، القراءات السبع، المدرسة المشرقية، المدرسة المغربية.

Abstract:

This article addresses a precise issue in the science of Qur'anic Recitations (Qira'at), on which there has been limited scholarly work. The study focuses on the prioritized or the preferred mode (Al-Musaddar) among the varieties of recitation, conducting an analytical comparative study between the Eastern (Mashriqi) and Western (Maghribi) Schools.

The researcher attempted to gather scholarly material that highlights the points of divergence, linking each disagreement to its origin and the most reliable preference.

As a result, the article presents an academic resource that clarifies the debated aspects of the prioritized mode, setting aside points of agreement, while clarifying the basis for preference. This material is intended for researchers and students of the science of Qur'anic Recitations at intermediate or advanced levels

Keywords: The Preferred in the Varieties of Recitation, The Prioritized Mode, The Seven Recitations, The Eastern School, The Western School.

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد تلقى النبي الكريم صلى الله عليه وسلم القرآن العظيم بواسطة جبريل عليه السلام وحفظ الله تعالى هذا الكتاب فقال: - إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون - واستمرت سنة التلقي والمشافهة فأخذ صغار الصحابة عن كبارهم وأخذ التابعون عن الصحابة حتى استفاضت القراءة وانتشرت في الأمصار. ومع مرور الزمان تباينت بعض أوجه القراءة فصار الاختلاف في بعض الأوجه اختلاف تنوع مع قبولها، فاختلف الناس في الوجوه المقدمة في الأداء والمصدر منها وبيان المؤخر. واجتهد العلماء في بيان المصدر من أوجه الأداء، فبرزت طائفة منهم باشرت التأليف في ذلك الاختلاف كابن يالوشة، والمنجرة ومحمد بن عبد السلام الفاسي وغيرهم حتى استقر الحال على ما نحن عليه الآن.

وبعد تقلب النظر ظهر لي في جمع مادة علمية أذكر فيها الاختلاف بين المدرسة المشرقية والمدرسة المغربية في التصدير لأوجه الأداء مع ذكر أسباب الاختلاف وعزوها إلى مظانها. الإشكالية:

- إن القراءة الاستقرائية لوجوه الأداء القرائي يلحظ منها تباينا في المصدر أداء بين المدرسة المشرقية والمدرسة المغربية، - مع افتقار في جمعه وبيانه - مما يفرض انعكاسات وتصورات هي أحوج للمراجعة العلمية المهذبة بتنزيل وبيان مصادر ذلك التصدير مع إبراز سببه ومنشأ الخلاف فيه.

- وما هي معايير التصدير لكلا المدرستين مع بيان دوافع الترجيح؟

أهمية الموضوع:

إن العارف باختلاف أوجه الأداء لا تكمل مهاراته إلا بمعرفة المصدر من الأوجه للزوم الترتيب لمفردات المقارئ، ولا يتسنى له ذلك إلا بمعرفة دواعي التصدير وما يقابله من التأخير مع عزو وإمعان. الموازنة والمقارنة ضرب من أضرب جمع المختلف وبيان المؤتلف لبيان الوجه الشهير المصدر ليكون محل تقديم وتقدير للمقارئ باعتبار سطر المشهر، قامت مقام الاقتضاء في أصول الاختيارات الأولى. أسباب اختيار الموضوع:

• اختلاف الأخذ بين المدرستين تصديرا وتأخيرا.

• مأخذ المدارس وأسس الاختيار في التقديم

• الوقوف على إمكانية توجيه صعوبات الترجيح.

• بين سد ثغرة وفتح المجال للناظر والباحثين.

أهداف البحث:

• إبراز مادة علمية كفيلة بسد ثغرة في المجال العلمي القرائي بمعرفة المصدر أداء اثنافا واختلافا.

• إنشاء مادة علمية كفيلة بتزويد المكتبة الإسلامية.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة عاجلت الموضوع من حيث جمع الخلاف وعزوه إلى طائفة، إلا إني وقفت

على دراسة قريبة منها وهي:

• اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدمة أداء. رسم الدكتور بشير أحمد أحمد عبس.

والفارق بين دراسته ودراستنا من:

○ اعتناؤه بطرق النشر، ودراستنا مظاهرها القراءات السبع من طريق الشاطبية.

○ عدم تطرقه للمقارنة، ودراستنا أصلها المقارنة بين المدرسة المشرقية والمدرسة المغربية.

○ بناءه الترجيح على الكثرة والاستفاضة، ودراستنا لبيان المصدر لمعطيات مختلفة ألزمتها

الحاجة.

وأما ما ألفه المؤلفون كرسالة المقدم من أوجه الأداء للشيخ محمد بن يالوشة وما شابهها فهي المصدر

في المدرسة نفسها، وبعض من ألف لا يعزوا إلى الظان ولا يذكر مستند التصدير على خلاف بحثنا.

منهج البحث:

اعتمدت المنهج الاستقرائي في جمع المادة الكفيلة بالبحث ثم بيّنها ودرستها بالمنهج التحليلي وما

يترتب عليهم من لوازم البحث والطرح.

كما أنني لم أترجم للأعلام المذكرين في البحث، لأنه في أصله تابع لأطروحة الدكتوراه الموسومة:

اختلاف شراح الشاطبية وأثرها على اختلاف المدارس القرائية، مع أن الأعلام المذكورين لا تخفى على

المتخصصين كون البحث متوجه للمتخصصين.

كما أنني اقتصر على النصف الأول من القراءان الكريم وذلك تماشيا مع شروط النشر، على أن ينشر

الجزء الثاني في عدد لاحق.

خطة البحث:

اقتضى نظام البحث إلى تقسيمه لمقدمة ومبحثين، المقدمة وفيها ما يلزم من بيان الإشكالية وأهداف البحث والدراسات السابقة وما إليها. والمبحث الأول وفيه ما دُرس من الأصول والفرش من أول القرآن إلى آخر سورة الأنعام، ثم المبحث الثاني وفيه ما درس من الأصول والفرش من أول سورة الأعراف إلى آخر سورة الكهف.

ثم الخاتمة وفيها نتائج البحث وبعض التوصيات.
أسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

2. المبحث الأول: مسائل التصدير من أول القرآن إلى آخر سورة الأنعام.

الخلف في الفصل بالبسملة لمن لم يبسم⁽¹⁾ في الأربعة الزهر

اعتمدت المدرسة المغربية تصدير وجه البسملة في الأربعة الزهر إلا في سورة العصر فإن وجه البسملة يؤخر في صنعة الجمع والإرداف، وسبب هذا التقديم قراءة الداني على ابن خاقان وابن غلبون بالتسمية.

قال محمد بن عبد السلام الفاسي:

(28) وصدروا بسملة الزهر على سكتٍ بعكس العصر الذي خلا

وقال أبو العلاء إدريس المنجرة:

(8) وقدم البسملة التي لهم في الأربعة الزهر وليس عصرهم

قال أبو زيد عبد الرحمن الزدوتي:

(14) وبسمل لهم في الأربعة الزهر أولاً

(15) ولكن عكس ذا لدى العصر

وهذا مذهب ابن غلبون ومكي والداني وأشار إليه الشاطبي وغيرهم⁽²⁾.

وأما المشاركة فغالبيهم على إجراء السكت لمن سكت والوصل لمن وصل تصديراً وربما اكتفى بعضهم بهذا، أو أردف وجه التسمية.

وحجة صنيعهم قول ابن الجزري: "والذي قرأت به وأخذ السكت عن جميع من روى عنه السكت بين

السورتين..."⁽³⁾.

(1) مذهب المغاربة ترك التسمية لأبي عمرو وابن عامر وورش.

(2) النشر، (664/3).

(3) النشر، (667/3).

وعدم التفرقة بين الأربع الزهر وغيرها مذهب ابن سفيان وسائر العراقيين⁽¹⁾.

قال الصفاقسي بعدما ساق المذاهب: "والذي استقر عليه أمرنا في الإقراء الأخذ بهذا وبعدم التفرقة، قوله "بهذا" الساكت يجرى على أصله والواصل له السكت والمبسمل سقط له من أوجه البسملة وصلها بأول السورة⁽²⁾.

قال المارغني: "الذي استقر عليه أمرنا في الإقراء اعتبار قبح اللفظ في السور الأربعة تبعاً للقائلين به، إلا أننا لا نفصل بالبسملة، بل الساكت يجرى على أصله، والواصل له السكت فقط، والمبسمل يسقط له من أوجه البسملة وصلها بأول السورة"⁽³⁾.

وفهم الجعبري من قول الشاطبي: "وسكتهم المختار"، أنه مختار على الوصل والبسملة وقال أنه تأكيد⁽⁴⁾.

ولكن كلامه موهم، لأن مذهبه جواز التسمية لورث، ومنه ترتيبه هذا يكون مطلقاً، وربما مراده الأربع الزهر لأن كلامه متصل والعلم عند الله⁽⁵⁾.

الخلف في المصدر في المد المنفصل لقالون والدوري:

اختلفت المدرستان في هذا الضرب من المد، فرجح المشاركة القصر لقالون ودوري أبي عمرو، ورجح المغاربة المد⁽⁶⁾ لهما.

1- المشاركة:

ابن القاصح: "وإذا قرأ القارئ على المقرئ نحو قراءة قالون والدوري فالأولى أن يقدم القصر، ثم يأتي

(1) النشر، (665/3).

(2) غيث النفع، (1242).

(3) النجوم الطوالع، (62).

(4) كنز المعاني، (189/1).

(5) انظر: الفجر الساطع (386/1)، كنز المعاني، (346/1)، التيسير 26، المحاذي، (103)، فرائد المعاني (50/2)، إبراز المعاني، (67)، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، 12، الدر النثير 163.

(6) المراد بالمد الزيادة على الطبيعي على اختلاف في مقداره وكل على ما هو مقرر في مدرسته،

بالمد بعده لسهولته" ⁽¹⁾.

الحلي: "فبادر القصر لمن رمز له بالباء والفاء". ثم قال: "والمبادرة المسابقة" ⁽²⁾.

واختلف الفهم عن الصفاقسي: فنسب له الباحث أسامة بن العربي في كتابه الإيقاف ⁽³⁾ أن القصر

مقدم لهما أداء، وفهم ذلك من منهجه في غيث النفع، حيث قال: "قصره قالون والدوري بخلف عنهما" ⁽⁴⁾ وأما في تنبيه الغافلين فقدم المد لهما من عبارته ⁽⁵⁾.

قال المارغي: "والذي استقر عليه عملنا القراءة بالوجهين لقالون في المنفصل القصر والمد مع تقديم

القصر إفراداً وجمعاً" ⁽⁶⁾.

واحتج المشاركة لهذا التصدير بحجج منها:

1- تصدير الشاطبي له في منظومته حيث قال:

فإن ينفصل فالقصر بادره طالباً بخلفهم.....

وعلى هذا كثير من الشراح:

قال الحلي: "فبادر القصر" ⁽⁷⁾.

قال شعله: "فالقصر عند قالون والدوري بخلاف عنهما لمجيء المد عنهما أيضاً" ⁽⁸⁾.

قال الجعبري: "والأشهر عنهما القصر" ⁽⁹⁾.

2- قول الشاطبي بادره والمبادرة المسابقة قاله الحلي، وقال الجعبري: "وبادر سارع" قال الفاسي في

لآلئه: "فبادر القصر لمن وقعت الإشارة إليه بالباء والطاء"

(1) سراج القارئ، (317/1).

(2) العقد النضيد، (635/2).

(3) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف.

(4) غيث النفع، (333).

(5) تنبيه الغافلين، (112).

(6) النجوم الطوالع، (43).

(7) العقد النضيد، (635/2).

(8) كنز المعاني لشعله، (418/1).

(9) كنز المعاني، (345/2).

3- القصر طريق التيسير المسندة أول الكتاب، لأن القصر عن قالون من قراءة الداني على أبي الفتح⁽¹⁾.

2. المغاربة:

ابن القاضي: "والأخذ لقالون والدوري بتقديم الإشباع ثم القصر"⁽²⁾.
قال المنجرة في المصدرة:

9 وقدم الإشباع في المنفصل لعيسى والدوري نقلاً منجل

قال محمد بن عبد السلام في إبراز الضمير:

28 إشباع مفصول لعيسى قدما كذا الدُوري مُنْخَتَ التَّعْمَا

واحتج المغاربة لمذهبهم بحجج منها:

1- لتقديم الداني له واستطراده الخلاف لقالون، واقتصار الزيادة للدوري.

قلت: وصنيع الداني في التيسير غير واضح، إذ أنه نصَّ على الخلف لقالون سواء مع أصحاب القصر أو أصحاب الزيادة، وقد أجاب الفاسي في إبرازه على هذا الإشكال فقال: "وقوله: "وقالون من طريق أبي نشيط" ذكر في هذا النص المد أولًا لكون الحديث فيه واستدرك الخلاف، وقدم في النص الأول القصر لكون الحديث فيه واستدرك الخلاف، فرمما فهم من التيسير أن الوجهين سواء، لكنه لما لم يعز الكلام الأول إلى طريق، وعزاه في الثاني إلى طريق أبي نشيط حسن أن يُحمَل أن يكون النص الثاني تفسيرًا للأول، ويكون النصان شيئًا واحدًا وحينئذ يترجَّح المدُّ ويتصدَّر لذلك".⁽³⁾ اهـ

وأما الدوري فلم يذكر له الداني في التيسير إلا المد.

قال المالقي: "ويظهر أن مذهبه في التيسير اختيار زيادة المد للدوري"⁽⁴⁾.

وطريق التيسير المسندة من قراءته على أبي القاسم وعنه أخذ بالزيادة⁽⁵⁾.

2- مفهوم عبارة الشاطبي ما دلت إلا على استحسان وجه القصر.

(1) جامع البيان، (465)، التيسير، (22).

(2) بيان الخلاف، (110)، ونحوه في الفجر الساطع، (126/2)، علم النصرة، (11).

(3) إبراز الضمير، (176).

(4) الدور النثير، (312).

(5) التيسير 22 جامع البيان 465 النشر 233.

قال السخاوي: "أشار بقوله: (بادره طالبا بخلفهما) إلى استحسانه للفرق بين ما يلزم فيه المد ولا يزول بحال، وبينما هو بصدد الزوال"⁽¹⁾

قال المنتوري: "فلا يفهم من هذا البيت ترجيح القصر في المنفصل لقالون وإنما أشار فيه إلى أن القصر في المنفصل وجه مستحسن لمن أخذ به من القراء"⁽²⁾

قال ابن القاضي في الفجر: "لا يفهم من عبارة الشاطبي ترجيح القصر لأمره بالمبادرة وإنما لئلا ينسى لضعفه ويحكي هذا عن القيسي"⁽³⁾

3- الشهرة لقالون والاستفاضة للدوري من طريق اليزيدي:

نقل المنتوري عن أكثر من عشرين مؤلفا اقتصر فيها أصحابها على المد لقالون⁽⁴⁾.

وقال ابن غازي: "والحاصل أن المد المشيع عن قالون أشهر"⁽⁵⁾.

وقال في تفصيله:

ويشيع المفصول عبد الصمد ويوسف والمروزي في الأَجْـوَدِ

وأما الدوري فقد نقل الداني أنه قرأ بالمد على أبي القاسم الفارسي وعن أبي الحسن الحلبي، وقال أن مذهب ابن مجاهد في قراءة أبي عمرو أن يكون المد كله وسطا في المتصل والمنفصل، وأن ابن مجاهد ذكر ذلك من طريق اليزيدي سواء كنَّ (حروف المد) من كلمة أو كلمتين⁽⁶⁾.

الخلف في تسهيل الهزمة الثانية أو إبدالها إذا وقعت مفتوحة في كلمة واحدة نحو ﴿عَاذَرْتَهُمْ﴾

لورش

توطئة:

استقر العمل عند المغاربة على الإبدال فقط بهذا الضرب أفرادا وجمعا، وذلك اختصارا واقتصارا، ثم

(1) فتح الوصيد، (272).

(2) شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، (178).

(3) الفجر الساطع، (126/2).

(4) شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، (180).

(5) عن الفجر، (126/2).

(6) جامع البيان، (465، 466). انظر: فتح الوصيد، (272/2)، النشر، (1034/2)، كنز المعاني، (345/2)، التيسير،

(35)، إبراز المعاني، (174)، اللآلئ الفريدة، (260).

استدركوا الاختصار والاختصار في النافعية فيأخذون للأزرق بالوجهين.

وجرى عمل بعض المغاربة على إعمال الاستيعاب لوجوه الشاطبية، إلا أنه قليل أو نادر. ذكر ذلك محمد بن عبد السلام في المحاذي حيث أنه يقول: "(لمن أراد استيعاب وجوه الشاطبية)"، وعليه فالمقارنة بين المدرستين تكون على هذا النسق إما مع جمع العشر النافعية وذلك لاستدراك ما اختصر أو على من أراد الاستيعاب في سبع الشاطبية.

قدم المشاركة وجه الابدال في هذا النوع، وقدم المغاربة التسهيل.

المشاركة:

ابن يالوشة: "﴿عَاذَرْتَهُمْ﴾... وورش والمكي بالتسهيل من غير إدخال ولورش أيضا ابدالها ألفا مع المد الطويل والإبدال مقدم له في الأداء"⁽¹⁾.

المغاربة:

إدريس المنجرة:

وباب أشــــــــــــــــفقتهم فســــــــــــــــهل أولا لــــــــــــــــأزرق ثم بُعــــــــــــــــدُ أبــــــــــــــــدلا⁽²⁾

مناقشة وتحرير:

المشاركة:

احتج المشاركة لتصدير الشاطبي وجه الإبدال⁽³⁾، وأنه رواية المصريين، قال الداني في الاقتصاد: "فروي عنه البدل للهمزة وهي رواية أكثر المصريين عنه"⁽⁴⁾ والبدل قراءة الداني على أبي الفتح وابن خاقان. وأما المغاربة فحجتهم تصدير ابن بري لوجه التسهيل⁽⁵⁾، وهي قراءة الداني على أبي الحسن، وهي رواية

(1) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، (59).

(2) المصدرة، (17).

(3) 184 وقال ألفا عن أهل مصر تبدلت لورش.....

(4) عن شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، (257).

(5) 88 فنافع سهل أخرى الهمزتين في كلمة فهي بذاك بين بين

التعريف وقال الداني: "وهي قياس مذهبه في المختلفتين"⁽¹⁾.

الخلف في أوجه البذل

عمل المدرسة المغربية في الأفراد والجمع على وجه التوسيط فقط اقتصارًا واختصارًا واستدركوا باقي الوجوه في العشر النافعية. وأما المشاركة فعلى الثلاثة.

وعمل المشاركة على القصر ثم التوسط ثم الطول، وأما المغاربة فعل التوسط ثم الطول ثم القصر. وقد يقضي حال الجمع عندهم في صيغة الإرداف مخالفة هذا العمل إذا اجتمع في الردفة الواحدة بدلين، فخروجهم في البذل الأول بالقصر ويدخلون للبذل الثاني بالقصر ويردفون الطول ثم التوسط.

المشاركة:

رتب المشاركة القصر لتصدير الشاطبي له، وأخروا الطول لتضعيف الشاطبي له. قال الجعبري: "وظاهر عبارة الناظم ترجيح القصر حيث ذكره أولاً ثم نص عليه آخرًا ويليه التوسيط لتكثيره"⁽²⁾.

المشاركة:

غيث النفع: "وقرأ بالقصر والتوسط والطويل... وجرى عملنا على تقديم القصر لأنه أقواها"⁽³⁾ ومثله عند المارغني⁽⁴⁾.

المغاربة:

ليوسف وسط وأشبع واقصرن⁽⁵⁾
تكميل المنافع: "فلأبي يعقوب التوسط والإشباع والقصر"⁽⁶⁾.

(1) انظر: التيسير، (36)، إبراز المعاني، (129)، اللآلئ الفريدة، (274/1)، سراج القارئ، (344)، كنز المعاني، (439/1)، غيث النفع، (339)، فتح الوصيد، (292/2)، فرائد المعاني، (604/2)، كنز المعاني (للجعبري)، (387/2)، العقد النضيد، (725/2)، المحاذي، (142)، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، (258)، الفجر الساطع، (319/2).

(2) كنز المعاني، (352/2).

(3) غيث النفع، (338).

(4) النجوم الطوالع، (102).

(5) المصدرة، (6).

(6) تكميل المنافع، (58).

مناقشة وتحرير:

تضعيف الطاهر ابن غلبون لوجهي الزيادة⁽¹⁾.

والقصر من قراءة الداني على ابن غلبون.

وأما المغاربة فقدموا التوسط لأنه طريق التيسير⁽²⁾، وأردفوا الطول لأنه أشهر رواية عن المغاربة والأندلسيين وبالأخص مكّي وابن شريح⁽³⁾.

المحاذي: "... فله فيها ثلاثة أوجه وبما أخذت على شيعي مع تصدير التوسط لاقتصار التيسير عليه وإرداف الإشباع ثم القصر"⁽⁴⁾.

المقدم في أداء الألف المنقلبة ياء نحو: ﴿الْهَيْئُ﴾ لورش

توطئة:

هذه المسألة متعلقة مع قبلها في نقطتين:

- 1- الأولى: أن المدرسة المغربية ليس لها في الأفراد ولا السبع إلا التقليل اقتصارا واختصارا، ولهم في النافعية الوجهان على الإطلاق دون الانتباه لمراتب البديل.
- 2- الثاني: أن للمشاركة تحرير في هذا متعلق بالبديل وهو لا يخفى فتقديمهم الفتح لتعلقه بالقصر كما سيأتي.

المشاركة:

حاصل المدرسة المشرقية تعلق البديل بدوات الياء، وعليه قدموا الفتح لتقديمهم القصر في البديل ثم التوسط مع التقليل ويعملون الوجهين مع الطول.

قال ابن يالوشة: "﴿بِالْهَيْئُ﴾ ورش بالفتح والإمالة والأول مقدم"⁽⁵⁾

فالْحاصل عندهم جواز أربعة أوجه الفتح مع القصر والتوسط مع التقليل والوجهان مع الطول ويمنع

(1) التذكرة، (108/1)، النشر، (1095/2).

(2) التيسير، (35).

(3) النشر، (1095/2). انظر: إبراز المعاني، (119)، اللآلئ الفريدة، (261)، سراج القارئ، (338)، كنز المعاني، (352/2)، العقد النضيد، (725/2)، الفجر الساطع، (168/2).

(4) المحاذي، (133).

(5) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، (60).

عندهم القصر مع التقليل والفتح مع التوسط.

وأما المغاربة فعلى التقليل فقط أفرادا وجمعا للسبع وعلى الأوجه الستة الخلاف وعلى الأوجه الستة إطلاقا من طرق نافع.

قال القيسي في الأجوبة المحققة:

وما ليس فيه الرء يتلى لورثهم بستة أوجه رووا دون ما حجر

قال الفاسي في إتمام البصر:

وصَلَرًا لورثهم إضـجـاعًا لدى ذوات الياء تكون مُطَاعًا⁽¹⁾

الإمالة أشهر وأظهر للأزرق من الفتح، والتحرير قيد يلتزم به من أصله دون غيره ممن لم يرتضه.

قال ابن الجزري: "والخلاصة من أصول الشاطبية المعتمدة أن الفتح من طريق ابن غلبون والتقليل من طريق الداني في التيسير والوجهان له من جامع البيان وهو معول المغاربة في الإطلاق والوجهان (فتح وتقليل) من طريق مكّي وابن شريح.

وبيان مذهب الداني قراءته على ابن خاقان وأبي الفتح بالتقليل وقراءته على أبي الحسن ابن غلبون بالفتح"⁽²⁾.

الخلف في إمالة الرء وصلا في نحو: ﴿نَبْرَى أَلَلَّة﴾ بالسوسي، وما يتفرع عنه في لفظ الجلالة في

قوله تعالى: ﴿نَبْرَى أَلَلَّة﴾

المشاركة:

صدر المشاركة الفتح في الرء وأخروا الإمالة، ويتفرع على ذلك في لام لفظ الجلالة: التفخيم ثم الترقيق:

وحاصله:

1. الفتح مع التغليب.

2. الإمالة مع التغليب.

3. الإمالة مع الترقيق.

1- وحثهم في تصدير الفتح كثرة نقل المؤلفين له عن السوسي، وهو قراءة الداني على أبي الحسن

(1) عن كفاية التحصيل، (109/2).

(2) انظر: إبراز المنافع، (118)، المحاذي، (191)، سراج القارئ، (535)، النشر، (1669/3)، كفاية التحصيل، (109/2)، النجوم الطوالع، (203)، ابن رسالة المقدم أداء من أوجه الخلاف للقراء السبعة، (60).

ابن غلبون⁽¹⁾. ولازم الفتح في الراء تغليظ اللام.

2- وعلى وجه الإمامة صدر التغليظ لعدم الكسر وتغليظاً للأصل (فتح ما سبق) وهو اختيار الشاطبي فيما نقل أبو شامة عن السخاوي، وصدر هذا الوجه مطلقاً هاشم المغربي وقال الشيخ يحيى شريف أنه لازم مذهب الداني في التيسير وقياساً على نحو ﴿أَفَعَيَّرَ اللَّهُ﴾ [سورة الأنعام: 114].

3- والثالث استكمالاً للأوجه، وإن كان الداني مقتصرًا عليه في التيسير. وأحسب أن هذا الترتيب من وضع المحررين على النشر ابتداءً من الإزميري إلى المعاصرين.

المغاربة:

مدرستان: مدرسة الاقتصاد والاختصار عملهم على وجه الإمامة فقط مع ترقيق لام لفظ الجلالة. وأما مدرسة الاستيعاب⁽²⁾ فعلى الإمامة مع الترقيق في اللام ثم الإمامة مع التغليظ ثم الفتح مع التغليظ. وحجتهم في التصدير اقتصار الداني في التيسير على الإمامة فقط وقطع به وبه قرأ وسكوته عن اللام، وحجة ترقيق اللام أصلها ولما كانت الإمامة قبلها والإمامة جانب الكسر فيها أكثر كان الترقيق بعدها أصوب⁽³⁾ وكذلك تصدير هذا الوجه في جامع البيان وهو قراءته على أبي الفتح عن أبي الحسن المقرئ وقال: "هو القياس".

وأما الوجه الثاني فحجتهم بالمفهوم، وقال بعضهم هو المتعين من التيسير وفيه نظر، قال الشيخ محمد يحيى شريف: "فقد سكت عن تغليظها في التيسير، مما يقتضي ترقيقها وهو خروج عن الطريق، لأن الداني قرأ بتغليظ اللام على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، قلت (أي الشيخ) إن كان الترقيق في لفظ الجلالة من طريق أبي الفتح عن أبي الحسن أي عبد الباقي بن الحسن فهذا يقتضي أن يكون التغليظ من طريق عبد الله بن الحسين"⁽⁴⁾. اهـ.

وبنى الشيخ على هذا أن لازم مذهب التيسير الإمامة مع تغليظ اللام، وأما الثالث فهو من قراءة الدان

(1) النشر، (1728).

(2) المحاذي، (198).

(3) إتمام إبراز الضمير، (273).

(4) التحرير المنير على التيسير، (89).

على أبي الحسن ابن غلبون⁽¹⁾.

الخلف في تصدير الإدغام في نحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [سورة البقرة: 58] للدوري عن أبي عمرو:

صدر المشاركة الإظهار.

ابن يالوشة: "والإظهار عن الدوري مقدم"⁽²⁾.

وأما المغاربة فعلى تصدير الإدغام.

ابن القاضي: "تَغْفِرْ لَكُمْ" [سورة البقرة: 58] وبابه الإدغام والإظهار للدوري وبهما الأخذ مع

تصدير الإدغام"⁽³⁾.

الراضي السوسي في تقييده: "فللدوري وجهاني الإدغام والإظهار وبالوجهين قرأت مع تقديم الإدغام"⁽⁴⁾.

وحجة المشاركة أنه الأصل والإدغام للتقارب وقراءتهم للدور من طريق الشاطبية بالإظهار في الكبير.

وأما المغاربة فلسببين:

- الأول أن القراءة عندهم بالإدغام الكبير لأبي عمر البصري من طريق الشاطبية، ولهذا قال ابن

الجزري: "والخلاف مفرع على الإدغام الكبير، فمن أدغم الإدغام الكبير لأبي عمرو لم يختلف في إدغام هذا بل

أدغمه وجهاً واحداً" اهـ.

قلت: وجوز المغاربة الإظهار عملاً بنص التيسير.

ولهذا قال بعض المحققين وجه الإظهار خروج عن طريق التيسير⁽⁵⁾.

- الثاني لتصدير الداني به في التيسير ثم استدرك الخلاف⁽⁶⁾.

(1) وهذان الوجهان من زيادات القصيد. انظر: المحاذي، (198)، إتمام الإبراز، (272)، السخاوي، (468/2)، إبراز المعاني،

(264)، علم النصرة، (23)، تحرير النشر للإزميري، (123)، غيث النفع، (382)، جامع البيان، (795)، شرح الدرر اللوامع في

أصل مقرأ الإمام نافع، (756)، حصن القارئ، (97)، النشر، (1729/3)، رسالة المقدم أداءً من أوجه الخلاف للقراء السبعة،

(62)، الموضح، (604/2)، بيان الخلاف، (153).

(2) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، (62).

(3) بيان الخلاف، (158)، علم النصرة، (26).

(4) لوحة 4 ميم.

(5) التحرير المنير، (79).

(6) إبراز الضمير، (180). انظر: النشر، (1552/3)، بيان الخلاف، (158)، التيسير، (264)، المحاذي، (181)، إبراز

المعاني، (198)، التحرير المنير، (79).

الخلف في الوقف بهاء السكت في نحو ﴿فِيمَ﴾ [سورة النساء: 97] وشبهه للبزي عن ابن كثير:

المشاركة:

صدر المشاركة حذف الهاء في الوقف.

بالوشة: "والبزي يقف بالصاد وحذفها والحذف مقدم"⁽¹⁾.

والحجة في ذلك اتباع الرسم وأنها لغة مشهورة⁽²⁾.

وكذلك حكم ابن الجزري على أن وجه الهاء خروج عن طريق التيسير فأخر لصحته عن الشاطبي في

غير التيسير.

قال ابن الجزري: "وهو من المواضع التي خرج صاحب التيسير فيها عن طريقه فإنه أسند رواية البزي عن

الفارسي هذا، وقطع فيه بالهاء عن البزي ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غلبون كما نص عليه في جامعه"⁽³⁾ اهـ⁽⁴⁾.

المغاربة:

تصدير الهاء ثم حذفها.

ابن القاضي: "﴿فَلِمَ﴾ [سورة البقرة: 91] إذا وقفت اختبارا للبزي فإنك تقف بالهاء ثم بعدمها"

الفاسي:

34 وما في الاستفهام إن جرّت فقف بالهاء مُقَدِّمًا لِـبِزٍ لَا تَخَفُ

وصدروا الهاء لاقتصار الداني عليه في التيسير⁽⁵⁾ ومكي في تبصرته.

وجوزوا الحذف مؤخرًا لنص الداني عليه في جامعه⁽⁶⁾.

وقال ابن الجزري: "وهاء السكت مختارة في هذا الأصل عند علماء العربية عوضا من الألف المحذوفة"⁽⁷⁾.

(1) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، (63).

(2) إبراز المعاني، (281).

(3) جامع البيان، (824).

(4) النشر، (1903).

(5) التيسير، (290).

(6) انظر: النشر، (1902)، إبراز الضمير، (180)، بيان الخلاف، (164)، رسالة المقدم أداء من أوجه الخلاف للقراء السبعة،

(63)، إبراز المعاني، (281).

(7) النشر، (1903).

الخلف في الوقف على الساكن المفصول خلف عن حمزة نحو: ﴿مَنْ عَامَنَ﴾ [سورة البقرة: 62]:

المشاركة على النقل ثم التحقيق ثم السكت.

بالوشة: "وفي حال الوقف ثلاثة أوجه: النقل والتحقيق والسكت والنقل مقدم وبعده التحقيق"⁽¹⁾.

إسعاف الأفهام:

وفي ذي انفصال إن أتى بعد ساكن سوى حرف مد نحو قل إن خلوا إلى

فالنقل ثم السكت قف عند ساكت وعن غيره نقل فتحقيق اعملا

وأما المغاربة فعل النقل ثم السكت ثم التحقيق.

ابن القاضي: "وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" [سورة البقرة: 10] لحمزة في الوقف النقل والسكت

والتحقيق"⁽²⁾. الفاسي:

فخلف ينقل ثم يسكت وثالثا تحقيقه يثبت⁽³⁾

إدريس المنجرة:

وقف لحمزة على ما نقلا مقدم النقل وسكت قد علا⁽⁴⁾

فأما المشاركة فلم يتبين لي وجه تقديم النقل عندهم وكذلك المغاربة.

وأما الوجه الثاني عند المشاركة وهو التحقيق لأنها الطريق المسندة في التيسير وهي من قراءة الداني على

أبي الحسن⁽⁵⁾.

وأما السكت فهو من قراءة الداني على أبي الفتح وقراءته بالسكت والوقف بالسكت أيضا لأن الداني

منع النقل رأسا.

قال ابن الجزري بعدما ذكر مذهب التحقيق في الوقف: "وهو الذي لم يجز أبو عمرو الداني غيره"⁽⁶⁾.

وأما الوجه الثاني عند المغاربة السكت فلتصدير الداني له في التيسير لأنه قدم السكت في الوصل

(1) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، (64).

(2) مقالة الأئمة الأعلام، (108).

(3) مخطوط مصدرة حمزة.

(4) المصدرة، (13).

(5) التيسير، (292)، التحرير المنير، (61).

(6) النشر، (1359).

والساكت ليس له في الوقف إلا السكت لأن الداني منع النقل أصلاً⁽¹⁾.
وأما الوجه الثالث (التحقيق) فلتأخيره في النشر وذكره مع قراءة التحقيق.
فمدرسة الداني ليس فيها إلا التحقيق والسكت والخلاف في المقدم حسب ما ذكرت من اعتبار والعلم عند الله تعالى.
وأحسب تقديم النقل من مدرسة الشاطبية لتقديم الشاطبي له⁽²⁾ وردفه على نقل ورش هذا ما ظهر لي وتمتته من كلام الشراح وفهمته من كلام الشراح، وهو طريق بن شريح في الكافي⁽³⁾.

الحلف لابن ذكوان في لفظة ﴿إِبْرَاهِمَ﴾ [سورة البقرة: 124] بالبقرة خاصة:

صدر المشاركة وجه الياء لابن ذكوان فوافقت قراءته قراءة الجمهور.
بالوشة: "وجه الياء مقدم لابن ذكوان في الأداء"⁽⁴⁾.
وأما المعارضة فعلى الألف ثم الياء.

ابن القاضي: ﴿﴿إِبْرَاهِمَ﴾﴾ [سورة البقرة: 124] الأخذ فيها (البقرة خاصة) لابن ذكوان بالألف ثم بالياء⁽⁵⁾.

الفاسي:

35 ألف إبراهيم في البكر مضى مصدرا عن ابن ذكوان الرضى⁽⁶⁾
المنجرة:

ولابن ذكوان يقدم الألف في لفظ إبراهيم في البكر ألف⁽⁷⁾

(1) التيسير، (292).

(2) البيت 227.

(3) الكافي، (246). انظر: النشر، (1358)، جامع البيان، (619)، التحرير المنير، (68)، رسالة المقدم أداءً من أوجه الخلاف للقراء السبعة، (64)، سراج القارئ، (402).

(4) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، (66)، النجوم الطوالع، (201).

(5) بيان الخلاف، (169).

(6) إبراز الضمير، (181).

(7) المصدرة، (19).

صدر المشاركة الياء كونها طريق الداني المسندة في التيسير من قراءته على أبي القاسم الفارسي⁽¹⁾. فوجه الألف عندهم مؤخر لمخالفة الطريق المسندة.

قال يحيى شريف: "والرواية عن ابن ذكوان بالألف هي من المواضع التي خرج فيها الداني عن طريق التيسير"⁽²⁾.

وأما المغاربة فقد قال الفاسي: "صُدِّرَ" لأن صاحب التيسير ذكر الألف لهشام ثم قال: "وقرأت لابن ذكوان في البقرة خاصة بالوجهين" فكان أحد الوجهين هو السابق لهشام، فكان بذلك لاعتبار مُصَدِّرًا له في الذكر.

ثم قال: "وصدر بالألف ابن شريح أيضًا" اهـ⁽³⁾.

فقراءة الداني من طريق أبي الحسن عن ابن الأخرم بالوجهين.

وقراءته على الفارسي وأبي الفتح عن النقاش عن الأخفش بالياء كما في النشر.

وأطلق في المفردات الألف والياء عن الأخفش مصدرا الألف، وأحسب أن تصدير الالف عند المغاربة لموافقة المصحف الشامي إذ رسم بغير ياء بغير ياء، قال أبو داود: "وَرُسِمَ كَذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِقِرَاءَتِهِمْ ذَلِكَ بِأَلْفٍ بَيْنَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ. اهـ"⁽⁴⁾.

الخلف في وجه الإمالة في لفظ: ﴿زَادَ﴾ [سورة البقرة: 10] لابن ذكوان:

صدر المشاركة وجه الفتح.

قال ابن يالوشة: "﴿وَزَادَهُ﴾ [سورة البقرة: 247] قرأ حمزة وابن ذكوان بخلف عنه بالإمالة والفتح وهو المقدم في الأداء"⁽⁵⁾.

وأما المغاربة فعلى وجه الإمالة ثم الفتح.

ابن القاضي: "﴿فَزَادَهُمْ﴾ [سورة البقرة: 10] الأخذ لابن ذكوان في الأول بالإضجاع وفيما عداه

(1) النشر، (2185).

(2) التحرير، (121).

(3) الإبراز، (181).

(4) مختصر التبيين 206. انظر: المحاذي، (242)، النشر، (2185) الإبراز، (121)، رسم البدور، (8)، التحرير المنير، (122)، التيسير، (310)، سراج القارئ، (712).

(5) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، (68).

بتقديم الإمالة ثم الفتح" ⁽¹⁾.

صدر المشاركة الفتح لشهرته ولكثرة ناقله، وعليه اقتصر ابن شريح وابن سفيان والمهدوي ومكي وابن غلبون من أصول الشاطبي.

وأخذ الداني الفتح من طريق ابن غلبون ⁽²⁾.

ووجه الفتح علم من التيسير بالمفهوم لا بالنص ⁽³⁾.

وصدر المغاربة الإمالة للنص عليها تصريحاً في التيسير، وهي الطريق المسندة فيه، وهي من قراءة الداني

على الفارسي عن النقاش ⁽⁴⁾.

الخلف في مد الألف قبل الهمز المغير بالإسقاط نحو: ﴿السُّفَهَا أَمْوَالَكُم﴾ [سورة النساء:5] ونحوه ⁽⁵⁾:

صدر المشاركة القصر مع منع وجه المد إلا كجعله منفصلاً لمن له المنفصل لذهاب أثر الهمز بالإسقاط، فيكون فيه القصر ثم المد، أو باعتبار أن الساقطة الهمزة الثانية فيكون من قبيل المتصل ففيه المد.

بالوشة: ﴿السُّفَهَا أَمْوَالَكُم﴾ [سورة النساء:5]... بإسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الثانية مع القصر

والمد والقصر مقدم ⁽⁶⁾.

المارغني: "والمذهبان صحيحان مرويان ومقروء بهما والمد أرجح عند غير واحد كالشاطبي، ولذا يقدم

في الأداء على القصر لكن التحقيق الذي عليه المتأخرون كابن الجزري وهو التفصيل، ويقدم القصر فيما ذهب

أثره نحو: ﴿جَا أَمْرُنَا﴾ [هود:40] عند من أسقط الهمزة الأولى ويقدم المد فيما بقي له أثر يدل عليه

ترجيحاً للموجود على المعلوم ك: ﴿هَؤُلَاءِ إِن﴾ [سورة البقرة:31] عند من سهل الأولى وبهذا التفصيل

جرى عملنا وبه قرأت ⁽⁷⁾

(1) بيان الخلاف، (127)، إبراز الضمير (185).

(2) انظر: النشر، (1679)، جامع البيان (714).

(3) التيسير، (273).

(4) انظر: النشر، (1680)، الحرز، (186)، التيسير (273)، سراج القارئ، (569).

(5) يلحق به المكسورين والمضمومين لمن أسقط.

(6) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، (78).

(7) المقدم أداءً من أوجه الخلاف للقراء السبعة، (98).

الحسيني في مختصر بلوغ الأمانة:

63 إذا أثر الهمز المغير قد بقي ومع حذفه فالقصر كان مفضلاً
وأما المغاربة فعلى المد تصديراً ثم القصر جوازاً، وعملهم تبعاً للداني والشاطبي يستصحب هذا الحكم في كل همز مغير سواء بالإسقاط أو التسهيل.

قال الداني في التيسير: "ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتفتحتين أو أسقطت فالألف قبلها ممكنة على حالها مع حقيقتها مع تحقيقها، اعتدداً بما يجوز ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمز لفظاً والأول أوجه"⁽¹⁾.
ونحوه في الإيضاح والتعريف والاقتصاد وقال: "الأول أقيس والوجهان جيدان وقد قرأت بهما"⁽²⁾.
قال ابن الجزري على هذا المذهب: "والأول أرجح عند جماعة من الأئمة كأبي عمرو الداني وابن شريح وأبي العز القلانسي والشاطبي وغيرهم... وهذا اختيار الجعبري"⁽³⁾.

الخلف في تصدير الإدغام خلاد في قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [سورة النساء: 155]:
صدر المشاركة الإظهار.

قال ابن يالوشة: "﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [سورة النساء: 155] قرأ هشام وعلي وحمزة بخلف عن خلاد بإدغام اللام في الطاء والباقون بالإظهار وهو المقدم لخلاد"⁽⁴⁾.
ووجه تقديمه كلام ابن الجزري حيث قال: "وهذا صريح في ثبوت الوجهين جميعاً عن حمزة إلا أن المشهور عند أهل الأداء عنه الإظهار وهو قراءة الداني على ابن غلبون"⁽⁵⁾.
وصدر المغالبة وجه الإدغام.

الفاسي:

84 ولام بل أدغم بطاء طَبَعَ بادءاً خلاد وقيت الطبعاً⁽⁶⁾

(1) التيسير، (1245).

(2) عن شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، (281).

(3) (1136). انظر: النشر، (1136) شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، (281)، إتمام إبراز الضمير، (266)، التيسير، (245)، مختصر بلوغ الأمانة، (48) حصن القارئ، (96).

(4) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، (73).

(5) النشر، (1593).

(6) إبراز، (195).

المنجزة في المصدرة:

32 بل طبع الله خلاد بدا ببدء الإدغام وقيت من الردى

وتصديهم الإدغام لقول الداني في التيسير: "وبالإدغام آخذ له بعد ذكر الوجهين." وهو الثابت بالأداء من طريق أبي الفتح⁽¹⁾.

الخلف في المصدر في قول ربنا تعالى: ﴿أَتَتْهَا إِذَا﴾ [سورة الأنعام: 109] لشعبة:

صدر المشاركة الفتح لشعبة.

بالوشة: "﴿أَتَتْهَا إِذَا﴾ [سورة الأنعام: 109]... والباقون بالفتح وهو المقدم لشعبة"⁽²⁾.

والحجة بذلك فيما أحسب لموافقة حفص ولقول بن الجزري: "وروى سائر الرواة عنه الفتح... وصح

عنه إسناد الفتح عن كلهم وجها واحدا، فيحتمل أن يكون الكسر من اختياره"⁽³⁾.

قال السفاقي: "والباقون بالفتح وهي الرواية الثانية لشعبة"⁽⁴⁾.

وصدّر الإمام الداني في جامعه الفتح⁽⁵⁾.

وأما المغاربة فالمصدر عندهم الكسر.

الفاسي:

56 في إنحما إذا فصدّر كسرا عن شعبة بذاك حقا يقرأ

وصدّر بتقديم الداني له وعطفه على أصحاب الكسر في التيسير ثم نقل الخلاف قاله الفاسي⁽⁶⁾.

3. المبحث الثاني: مسائل التصدير من أول سورة الأعراف إلى آخر سورة مريم عليها السلام.

1 المقدم في وجه الإمالة في قول ربنا: ﴿هَار﴾ [سورة التوبة: 109] وقوله: ﴿أَذْرِيكُمْ﴾ [سورة

يونس: 16] وبابه لابن ذكوان:

صدر المشاركة الفتح لابن ذكوان⁽⁷⁾.

(1) انظر: التحرير المنير، (87) النشر، (1539) إبراز الضمير، (1905) بيان الخلاف، (204) النشر، (262).

(2) (75)، النجوم الطوالع، (202).

(3) النشر، (2297).

(4) غيث النفع، (587).

(5) جامع البيان، (1059).

(6) إبراز الضمير، (201). انظر: بيان الخلاف، (221) التيسير، (350) النشر، (2296) غيث النفع، (587).

وحجتهم تخصيص الداني النقاش عن الأخفش بالإمالة في التيسير، وأسند في التيسير قراءة ابن ذكوان عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي بكر محمد الحسن النقاش عن أبي عبد الله هارون بن موسى الأخفش وهذا الإسناد يقتضي تقديم الفتح لأنه طريق التيسير⁽¹⁾.

ونفس الاستدلال في ﴿أَذْرِيكُمْ﴾ [سورة يونس: 16].

وأما المغاربة فعلى تقديم الإمالة.

ابن القاضي: "لابن ذكوان الأخذ بالإمالة الكبرى ثم بالفتح"⁽²⁾.

وحجتهم في ذلك نص الداني في المفردات واقتصار مكّي بالإمالة.

المفردات: "واتفق قالون ابن ذكوان على إمالة فتحة الهاء..... على أن الفارسي أقرأني ذلك عن

قراءته على النقاش عن الأخفش بإخلاص الفتح والذي نص عليه الأخفش في كتابه الإمالة الخاصة"⁽³⁾.

2 المقدم للبزي في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [سورة يونس: 16] وقوله:

﴿لَا أَقْسِمُ﴾ [سورة القيامة: 1]:

صدر المشاركة الحذف للألف وقال ابن يالوشة: "وهو المقدم له".

والحجة خروج الداني عن طريقه إذ رواية التيسير من طريق النقاش عن ابن ربيعة عن البزي من قراءة

الداني على أبي القاسم.

وكذلك تصدير الشاطبي للحذف⁽⁴⁾.

وأما المغاربة فبتصدير المد على القصر للبزي.

ابن القاضي: "﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [سورة يونس: 16] ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ [سورة القيامة: 1] الأخذ

فيهما للبزي بإثبات الألف ثم بحذفها".

والحجة في ذلك تصدير الداني لوجه المد في المفردات⁽⁵⁾.

(7) انظر: رسالة المقدم أداء من أوجه الخلاف للقراء السبعة، (78).

(1) إبراز الضمير، (204) التحرير المنير، (100).

(2) بيان الخلاف، (240).

(3) إبراز، (206) بيان الخلاف، (240) التيسير، (371) النشر، (1629) (1673) التحرير المنير، (100).

(4) البيت، (744).

ونصر هذا المألقي في شرحه على التيسير⁽¹⁾.

والإثبات قراءة الداني على شيخه أبي الحسن وأبي الفتح وهي الأشهر عند المغاربة⁽²⁾.

المبحث الثاني: مسائل التصدير من أول سورة مريم عليها السلام إلى آخر القرآن

الخلف في المصدر من قول ربنا: ﴿أَئِذَا مَا مِثُ﴾ [سورة مريم: 66] بمريم لابن ذكوان بين

الاستفهام والخبر:

صدر المشاركة الاستفهام، قال ابن يالوشة: "والباقون بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة وهو

المقدم في الأداء"⁽³⁾.

وحجتهم في ذلك أن قراءة الأخير من قراءة الداني على أبي الفتح وأبي الحسن، ومعول الداني المسند في

التيسير من قراءته على الفارسي وقراءته عليه بالهمزتين.

وأما المغاربة فعلى الخبر تصديراً.

المصدرة للمنجرة:

لذكوان أخي يقدم الخبر في قوله أئذا ما مت اشتهر

قال الفاسي: "... لكنه لما ذكر في المفردات أنه لما قرأ بهمزة واحدة على أبي الفتح وأبي الحسن وقرأ

بهمزتين على الفارسي غلب جانب من أسند عنه باتفاق اثنين، ولم يذكر مكى وابن شريح فيهما سوى همزة

واحدة"⁽⁴⁾.

4. خاتمة:

- مصطلح التصدير أو المصدر هو المعمول به عند المغاربة، أما المشاركة فعلى المقدم أو المشهور.

- قواعد الترجيح للتصدير عند الشارقة لا تخرج عن:

○ الكثرة.

(5) المفردات، (292).

(1) الدر النثير، (647).

(2) النشر، (2355).

(3) الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، (85) غيث النفع، (84).

(4) التبصرة، (2836) انظر: النشر، (1176)، المفردات، (301) بيان الخلاف، (277) التيسير، (416) الدر النثير، (672)

○ مسمى الطريق.

○ الشهرة.

○ الطريق المسندة.

○ الكتاب، كالتيسير.

- قواعد الترجيح عند المغاربة لا تخرج عن:

○ المصدر ذكرا في الأمهات.

○ اختيار الداني

○ تقديم ما اتفق عليه الداني ومكي وابن شريح، على غيرهم، أو تقديم ما اتفق عليه الداني

مع مكي، أو مع بن شريح، ولا يقدم ما اتفق عليه مكي وابن شريح على مختار الداني.

○ استقرار العمل، أو ما جرى به العمل وعليه الأداء، وهذا متأخر عن سابقه.

- لا يخرج الطرح عند المغاربة عن التيسير والشاطبية، في مقابل معطيات أخرى عند المشاركة.

- المصدر في الذكر عند الداني مقدم في الأخذ عن المصدر في الشاطبية، هذا عند المغاربة،

- المصدر في الذكر عند المشقة غير معتد به إلا بالقرائن كمسمى الطريق.

- اختيارات ابن الجزري لها أثرها عند المشاركة عكس المغاربة، إلا عند بعض المتأخرين.

- تصريح الاختيار من حيث التصدير غير صريح عند ابن الجزري لكنه مفهوم من صنيعة.

توصيات:

- مواصلة عمل المقارنة بين المصدر في الأخذ في الثلاث المتممة للعشر.

- جمع مادة علمية فيما يتعلق بالتصدير والاختيار، حيث يكون مدار الدراسة عن المناهج

والمؤلفات وما إلى ذلك.

5. قائمة المراجع:

1. الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، لأبي عمرو عثمان الداني، تحقيق: محمد

شفاعت رباني، ط مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1435.

2. تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، لأبي عبد الله محمد الرحامي، تحقيق: أيوب

بن عكاشة وأيوب أعروشي، ط1، مدرسة ابن القاضي للقراءات، المغرب، 2017/1438.

3. الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، لأبي الحسن بن بري، تحقيق: توفيق العبقري، ط2، مدرسة

ابن القاضي للقراءات، 2017/1438.

4. نشر القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن الجزري، تحقيق: أيمن رشدي سويد، ط1، إصدار وزارة الأوقاف القطرية، 2018/1439.
5. حصن القارئ في اختلاف المقارئ، لهاشم محمد المغربي، تحقيق: حبيب الله السلمي، ط1، دار الأحباب، بيروت، 1439.
6. نجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، لإبراهيم المارغني، ط1، دار ابن الجوزي، مصر، 2018/1439.
7. مفردة نافع، لأبي عبد الله محمد بن شريح، تحقيق: حازم محمد سلام، ط1، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، 2014/1435.
8. كنز المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهاني، لإبراهيم الجعبري، تحقيق: أحمد اليزيدي، ط1، منشورات الأوقاف المغربية، المغرب، 1998/1419.
9. كنز المعاني في شرح حرز الأمان ووجه التهاني، لإبراهيم الجعبري، -مخطوط-، المكتبة الوطنية، مللت، تركيا، رقم: 04.
10. إبراز المنافع في تحرير نظم الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، لمحمد يحيى شريف، ط1، منشورات سيرتا، الجزائر العاصمة، 2014/1435.
11. إبراز الضمير من أسرار التصدير، لمحمد بن عبد السلام الفاسي، تحقيق: بوشتا أزييط، ط1، منشورات الأوقاف المغربية، الرباط-المغرب، 2012/1433.
12. الوافي في شرح الشاطبية، لعبد الفتاح القاضي، ط5، دار السلام، مصر، 2008/1429.
13. حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع، للقاسم بن فيزه الشاطبي، تحقيق: محمد تميم الزعبي، ط4، دمشق، 2005/1426.
14. الدر النثير والعذب النмир، لعبد الواحد بن أبي السداد المالقي، تحقيق: عادل أحمد علي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1424/2003.
15. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود بن نجاح، تحقيق: أحمد شرشال، ط1، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 2002/1423.
16. شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، لأبي عبد الله محمد المنتوري، تحقيق: الصديق فوزي، ط1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء-المغرب، 2001/1421.

17. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد النويري، تحقيق: مجدي محمد باسلوم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 2003/1424.
18. الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: أحمد بن محمد البوشيخي، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش-المغرب، 1428/2007.
19. علم النصرة في تحقيق قراءة إمام البصرة، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: عبد العزيز الكارثي، مرقون من غير معلومات، أصله رسالة ماجستير.
20. مقالة الأئمة الأعلام في تخفيف الهمز لحزمة وهشام، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: رضا خوشي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015/2014.
21. الهادي في القراءات السبع، لمحمد بن سفيان القيرواني، تحقيق: خالد أبو الجود، ط1، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، 2011/1432.
22. الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله بن شريح، تحقيق: سالم بن غرم الله الزهراني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1419.
23. لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأبي العباس أحمد القسطلاني، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ط1، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، 1434.
24. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: أوتو يرتزل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1996/1416.
25. جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان الداني، تحقيق: مجموعة أساتذة، ط1، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2007/1428. وطبعة ثانية معتمدة، جامعة أم القرى، 1406.
26. فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين أبي الحسن علي السخاوي، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي، ط1، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض-السعودية، 2002/1423.
27. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لجمال الدين محمد الفاسي، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2011.
28. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لجمال الدين محمد الفاسي، ... تحقيق: عبد الله عبد المجيد منكاني، جامعة أم القرى 1420.
29. فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، لأبي عبد الله محمد الصنهاجي (آجروم)، تحقيق: عبد الرحيم نبولسي، جامعة أم القرى، 1997.

30. غيث النفع في القراءات السبع، لأبي الحسن علي النويري الصفاقسي، تحقيق: سالم بن غرم الزهراني، جامعة أم القرى، 1426.
31. كنز المعاني في شرح حرز الأمان، لأبي عبد الله محمد شعله، تحقيق: محمد إبراهيم المشهداني، ط1، دار البركة، دمشق-سوريا، 2012/1433.
32. إرشاد المرید إلى مقصود القصید، لعلي محمد الضباع، ط1، دار الصحابة للتراث بطنطا، طنطا-مصر، 2006.
33. إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية، لحسن خلف الحسيني، ط1، دار الصحابة للتراث، طنطا-مصر، 2003.
34. إنشاد الشريد من ضوال القصيد، لمحمد بن أحمد بن غازي، مخطوط الكتبي الأزهر عمومية 28.
35. المحاذي لحرز الأمان، لمحمد بن عبد السلام الفاسي، -مخطوط-، مؤسسة علال الفاسي، الرباط، رقم: 688.
36. رسالة المقدم أداء من أوجه الخلاف للقراء السبعة، لمحمد بن يالوشة، تحقيق: أسامة بن العربي، ط1، دار الإمام ابن عرفة، تونس، 2015.
37. سراج القارئ المبتدئ وتذكرة المقرئ المنتهي، لأبي القاسم علي القاصح، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
38. الإيقاف على ما تضمنه غيث النفع من المقدم من أوجه الخلاف، لأسامة بن العربي، ط1، دار الإمام ابن عرفة، تونس، 2015.
39. مصدرة في السبع، لأبي العلاء إدريس المنجرة، تحقيق: يوسف الشهب، ط1، 2020 مطبعة الفضيلة، الرباط، مدرسة ابن القاضي، سلا المغرب.
40. إبراز الضمير من أسرار التصدير، ويليه إتمام إبراز الضمير، لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي، يوسف الشهب، ط1، المكتبة الخيرية، القاهرة، 2021.